المناكة الاردنية المناشمية

17.81	العدد	يـار سنة ١٩٦٣ م.	الموافق ١ ايـ	ة سنة ۲۸۴۱ ه.	الاربعاء ٨ ذو الحج	عان :
مند		,	غهرس	lı .		
£ £ \ £ \ Y			ية والاقتصاد	صادر عن وزيرا المال	(۲۱) لسنة ۱۹۹۳ من الرسوم الجمركية	قرار اعلماء
٤٦٣ ٤٦٤		امران صادران عن رئیس الوزراء بموجب تانون محکمة امن الدولة قرارات رقم (۱۱ و ۱۲ و ۱۳ و ۱۶) صادرة عن الدیوان الحاص بتفسیر القوانین				
٤٧٠			ار مع العدو	ة بموجب قانون الانج	سادر عن وزير الداخلي	امر اناطة ه

بناء على تنسيب معالي وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية--الجهارك قرر مجلس الوزراء الموافقة على قرار تعديل رسوم صنع الكبريت بشكله التالي :

قــرار تعديل رسوم صنع الكـــبريت

عملا بالصلاحية المخولة الينا في الفقرة (ب) من المادة الثالثة من قــــانون صنع الكبريت رقم (٥٩) لسنة ١٩٥١ قررنا مــــا يلي :

١ – يعدل الجدول الملحق بقانون صنع الكبريت بالصورة التالية :

فلس

۱ – عن كل كروز من علب الكبريت لا تتجاوز محتوياته العشرة آلاف عود

۲ – عن كل كروز من علب الكبريت تتجاوز محتوياته عشرة آلاف عود عن كل (۱۰۰۰)عود

۳ – عن كل (۲۵) دفتر كبريت :

آ ــ اذا كانت محتويات الدفتر الواحد لا تزيد على (٢٤) عودا

ب ــ اذاكانت محتويات الدفتر الواحد تزيد على (٢٤) عودا ــ عن كل (١٠٠٠٠) عود

٢ – يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

 $\mathcal{D}_{i} \in \mathcal{D}_{i+1}$

وزير المـــالية عبد اللطيف العنبتاوي وزير الاقتصاد الوطني (التجارة) رشاد الخطيب

مطبعة القوات المسلحة الاردنيية

خداله يدلفنك متر الملك للفادونية المائمية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢/١٩٦٣/٤ نأمر بوضع النظام الآتي . ـــ

نظام رقم (۲۱) لسنــة ۱۹۹۳

نظام الارصفة في منطقة بلدية الرمثا

سادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ – يسمى هذا النطام (نظام الارصفة في منطقـــة بلدية الرمثا لــنة ١٩٦٣) ويعمـــل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – ايفاء للغاية المقصودة من هذا النظام . –

أ – تعني كلمة (رئيس) رئيس بلدية الرمثا .

ب – تعني كلمة (المجلس) مجلس بلدية الرمثا .

ج - تعني كلمة (الرصيف) ذلك الجزء من الطريق الذي يقع بين حد الشارع المعد لسير السيارات والعربات او مرور الاهلين وبين الملك الذي يحاذيه .

د — تعني كلمة (الشارع) كل طريق او ميدان او ممر او درب ،للجمهور حق استعاله او المرور به .

ه - تشمل لفظة (الملك) الابنية والاراضي على اختلاف انواعها الواقعة ضمن منطقة البلمدية سواء
 كانت مسورة ام غير مسورة مشغولة او خالية مبنياً عليها ام خالية من البناء .

و — تشمل لفظة (المالك) الشخص الذي يملك او يتقاضى ايجار اي ملك سواء لحسابه الحاص او بصفته
 وكيلا او شريكا او قيما على اي شخص له حق منفعة في ذلك الملك سواءكان ذلك الشخص مشغلا
 لذلك الملك بالفعل ام لم يكن وسواء كان الملك مسجلا باسمه ام لم يكن .

المادة ٣ – عند فتح شارع او طريق ضمن بلدية الرمثا يعتبر صاحب الملك المحاذي لدلك الشارع او لتلك الطريـــق مكلفاً بانشاء الرصيفالمحاذي لملكه على امتداد واجهة ذلك الملك وبناء الاطاريف التي تفصله عن الشارع . وعلى المالك ايضا تعبيد هذا الرصيف وتبليطـــه او مده بالاسمنت على نفقته الخاصة ويشترط في ذلك ان يقوم المجلس بالاعمال اللازمة لصيانة الرصيف بعد انشائه .

المادة ٥ ــ يجوز للرئيس بناء على قرار المجلس ان يكلف اصحاب الاملاك المحاذية للشوارع العامة اشعارات يطلب اليهم بموجبها من كل منهم انشاء رصيف امام ملكه او القيام باي عمل نصت عليه المادتين الثالثة والرابعة من هذا النظام وذلك على نفقة المالك على ان يتم العمل خلال اسبوع من تبليغ الاشعار اذا لم يقم المالك بالعمل المطلوب منه خلال المدة المضروبة فيجوز للرئيس ان ينشر اشعارا في الصحف المحلية للهالكين المتخلفين يخطرهم فيه بضرورة القيام بما هو مطلوب منهم خلال عشرين يوما من تاريخ النشر.

المادة ٦ – اذا انقضت المهلة المعينة بموجب المادة السابقة دون قيام المالك بالعمل المطلوب منه فيجوز المجلس ال يقوم بذلك العمل وفي حالة قيام المالك بالعمل خلافا للمواصفات المقررة فللرئيس ان ينهذره بضرورة تلافي اي نقص في العمل وذلك خلال خمسة عشريوما من تبليغه الاخطار واذا تخلف عن تلافي القصور المنوه عنه بالاخطار . فيجوز المجلس القيام بذلك على نفقة المالك وفي جميع هذه الحالات تعتبر النفقات التي يتكبدها المجلس دينا على المالك وتحصل بالطرق المتبعة في تحصيل رسوم المجلس وبشترط في ذلك انه نجوز المجلس تحصيل النفقات على اقساط .

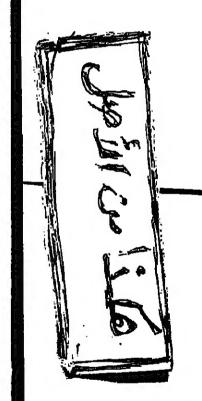
المادة ٧ – كل من خالف احكام المادة السابقة يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير .

1974/5/2

المحتين بطسلال

رثيس الوزراء	نسائب	قاضي القضاة	وزير
ووزير الدفـــاع	رئيس الوزراء	عبد الله غوشه	المالسية
سمير الرفاعي	سعيد المفتي		عبد الرحمن خليفه
وزير الداخلية	وزير الاشغال	وزير الشؤون	وزير
	العامة والمواصلات	الاجتماعية والعمل	الزراعـــة
صالح المجالي	عاكف الفايز	راشـــد النمر	علي نصوح الطاهر

وزير وزير وزير وزير العدليــة وزير العدليــة وزير العدليــة وزير العدليــة وزير العدليــة وزير العدليــة الخارجيــه التربية والتعليم المائم المائم صبحي امين عمرو حنا خلف حــاز م لمسه



قــر ار

قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقـــدة بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٤ الموافقة على القرار الذي وضعه صاحبا المعـــالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي : ـــ

1 - عملا بالصلاحية إلمخولة الينا بموجب المادة (٩٢) مسن قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٧ قررنا اعفاء المواد التي ينوي دكان الجندي استير ادها خلال عام ١٩٦٣ بحسب الجدول المرفسق، بشرط ان يجري التخليص عليها في جمرك عمان ضمن مبلغ لا يتجاوز ماية وخدسة وتسعين الف دينار بمسا في ذلك مشتريات دكان الجندي من البيرة المحلية.

٢ – تعفى ايضاً من رسوم المكوس مايتين وثلاثين مليون سيجارة محلية وذلك مخصصات دكان الجنديلعام ٦٣

٣ – يعمل بهذا القرار اعتبار من ١٩٦٣/١/١ ولغاية ١٩٦٣/١٢/٣١ .

وزير الاقتصاد الوطني وزير المالية

,___

صادر عن رئيس الوزراء بمقتضى المادة (٢) المعدلة من قانون محكمة امن الدولة رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ بناء على تنسيب القائد العام للقوات المسلحة الأردنية بكتابه رقم م ع /٣٥٤٢/١٢/١ تاريخ ١٩٦٣/٤/٢٥ آمر بتشكيل محكمة خاصة تدعى (محكمة امن الدواة ــ الضفة الغربية) لمحاكمة الاشخاص الذين يحالون للمحاكمة امامها عن الجرائم المنصوص عليها في قانون محكمة امن الدولة تؤلف على الوجه التالي : ــ

س العقبد فايز ايوب

عضو يمين الرئيس الاول عبدالرحمن الفراهيد عضو يسار الرئيس الحقوقي سامي صادق

رئيس السوزراء

٨___

(صادر عن رئيس الوزراء بمقتضى المادة (٢) المعدلة من قانون محكمة امن الدولة رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩)
بناء على تنسيب القائد العام للقوات المسلحــة الاردنية بكتابه رقم م ع /٣٥٤٢/١٢/١ تاريخ ٣٥٤٢/١٢/٥ آمر بتشكيل محكمة خاصة تدعى (محكمة امن الدولة ــ الضفة الشرقية) لمحاكمة الاشخاص الدين يحاولون للمحاكمــة امامها عن الجراثم المنصوص عليها في قانون محكمة امن الدولة تؤلف على الوجه التالي : ــ

الــرئيس مقدم حقوقي اميل الصناع عضو يمين الرئيس الحقوقي حيدر حسين الكايد

ريسار الملازم الاول الحقوقي فيصل سلامه الزريقات

رئيس الوزراء: حسين بن فاصر

حسین بن ناصر

قرار رقم (۱۱)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين والانظمه

بناه على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٦٣/٣/١٣ رقم ش /٣٦١١/١ اجتمع الديوان الخمساص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة الرابعة من المادة ١٤٤ من قانون الشركات المؤقت رقم ٣٣ لسنة ٩٦٢ وبيسان ما اذا كانت تجيز الشخص المشترك في ادارة شركة لصنع احذية الكتان والأحذية المطاطية ان يكون عضواً في مجلس ادارة شركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة ام انها لا تجيز ذلك ٢

وبعد الاطلاع على الاستدعاء المقدم من المساهم السيد جمال عصفور لدولة رئيس الوزراء بتاريخ ٩٦٣/٢/١١ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا ان الفقرة الرابعة من المادة ١٤٤ من قانون الشركات المشار اليه تنص على انه لا يجوز لرئيس واعضاء مجلس الادارة ان يشتركوا في ادارة شركة مشابه، او منافسة لشركتهم او يقوموا بعمل منافس. والواضح من هذا النص انه يشترط لعدم جواز اشتراك رئيس واعضاء مجلس ادارة اي شركة مساهمة في

وبالرجوع الى قانون تصديق الامتياز الممنوح لشركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة رقم ٩ لسنة ٩٦٢ واتفاقية الامتياز المعقودة بينها وبين الحكومة نجد ان غايات هذه الشركة حسبا حددت في الفقرة (أ) من المسادة الاولى والمادتين الثالثة والسادسة من الاتفساقية المذكورة تنحصر في القيام باحداث وانشاء معامل لدباغة الجلود وتنهيتها وتسويقها وصنع المواد الثانوية المشتقة من عمليات تصنيع ودباغة المجلودواعداد الصوف والشعر والوبر والقراء وجعلها صالحة للعرض في الاسواق المحلية والحارجية وبيعها وتوزيعها وخزنها .

ادارة شركة اخرى ان تكون هذه الشركة الاخرى مشابهة او منافسة للشركة المساهمة .

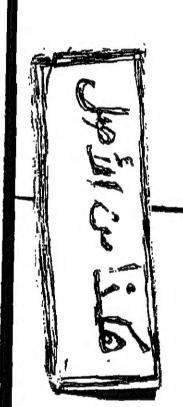
وحيث ان صناعة احذية الكتان والاحذية المطاطية وان لم تكن مشابهة للصناعة الني تقوم بها شركة الدباغة و فق الغايات المذكورة الا انها تعتبر منافسة لحا ، ذلك لان المنافسة بين السلع انما تعني امكان الاستعاضة بواحدة منهها عن الاخرى من تبل المستهلكين بغض النظر عن نوع المادة المصنوعة منها السلعة . ولا جدال في ان عنصر الاستعساضة متوفر في الحالة موضوع البحث ، اذ ان صناعة الجلود اخذت تتأثر تأثر اكبير ا وتتضائل امام منافسة المطاط والاقشة المستعملة في هذه الصناعة .

وعلى هذا الاساس فان نص الفقرة ٤ من الماءة ١٤٤ من قانون الشركات لا تجيز لرئيس واعضاء مجلس ادارة شركة صنع الاحذية الكتانية والمطساطية ان يشتركوا في ادارة شركة الدبساغة الاردنية او ترشيح انفسهم لمجلس ادارتها ولو كانوا من المساهمين في هذه الشركة وذلك نظراً لوجود المنافسة بين صناعة كل منهيا .

اما اذاكان الشخص مساهما في احدى الشركتين دون ان يكون من اعضاء مجلس الادارة فليس في القـــانون ما يمنعه من الاشتراك في ادارة الشركة الاخرى وترشيح نفسه لعضوية مجلس ادارتها . هذا ما نقرره في تفسير المادة المطلوب تفسيرها .

صدر ۱۹۲۳/۳/۲۸

عضو عضو عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الخاص مندوبوزارة المستشار الحقوقي عضو محكمة التمييز عضو محكمة التمييز بنفسير القرانين والانظمة الاقتصاد الوطني لرئاسة الوزراء ويادعناب شكري المهتدي الياس عوري موسى الساكت علي مسار



قرار رقم (۱۲)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين والانظمة

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٦٢/٨/٢١ رقم ٢٢/١ ١٠٠٥ اجتمع الديوان الحاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نص المادة السابعة من قانون رسوم طوابع الواردات رقم ٢٧ لسنة ٩٥٢ وبيان ما اذا كانت الكفالة الاحتياطية (افال) التي تتم في السند التجاري طبقا لحكم المادة ٩٨ من قانون التجارة البريه العثماني تعتبر امرا مختلفاً ومستقلا عن معاملة السند التجاري بالمعنى المنصوص عليه في المادة السابعة سالفة الذكر وتكون خاضعة لرسم الطوابع علاوة على الرسم الذي يستوفى عن السند ذاته ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية المؤرخ ٩٦٢/٨/٨ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

 ١ – أن المادة السابعة من قانون رسوم الطوابع المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (اذا اشتمل مستند ما عدة امور مختلفة مستقل بعضها عن بعض يستوفى رسم الطوابع عن كل امر من تلك الامور كما لو ادرج ذلك الامر في مستند مستقل) .

٢ - ان المادة ٩٨ من قانون التجارة البرية تنص على ما يلي (انه وان كان اداءكل سفتجه يقع بطريق القبول والحوالة ، غير انه اذا لم يثق المحال اليه - حين الحوالة - بالشخص الذي سيؤ دي له القيمة فانه يستطيع ان يطلب ويأخلا كفيلا احتياطيا من الحارج يعبر عنه به (افال) .)

ومن هذا النص الاخير يتضح ان الكفالة الاحتياطية (افال) انما تتم على احد الوجهين التاليين :

الأول – ان تعطى على السند التجاري ذاته وفي هذه الحالة لايتطلب القانون استعمال صيغة خاصة للتعبير عن الكفالة بل يكني مجرد التوقيع بجانب توقيع الملتزم الذي يريد ان يضمنه . .

الثــاني ان تعطى على ورقة مستقلة عن السند التجاري.

وحيث ان التزام الكفيل الاحتياطي في الكفــالة التي تتم على الوجه الاول لاتستند على اتفاق خــارج عن نطاق السند التجاري بل هو تطبيق لمبدأ الكفــالة الذاتية الذي يتطلب ان تتضمن الورقة التجــارية جميع العناصر التي يتألف منها الالتزام الصرفي .

فان مثل هذه الكفالة ولو كانت مختلفة عن الالتزام الاساسي فانها لاتعتبر معاملة مستقلة عن السند التجـــاري بالمعني المنصوص عليه في المادة ٧ من قانون رسوم الطوابع ولا تكون المعاملة برمتها خاضعة الا لرسم واحد .

اما الكفالة الاحتياطية التي تتم على الوجه الشاني اي بسند مستقل فان البحث بها يخرج عن نطاق التفسير المطلوب الذي ينحصر في المستند الواحد الذي يشتمل على امرين مختلفين مستقلين عن بعضهما البعض . هذا ما نقررة بالاكثرية في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ۱۹۲۲/۲/۸

عضو عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الحاص مندوب وزارة المستشار الحقوقي عضو محكمة التمييز عضو محكمة التمييز بتفسير القوالين والانظمة المالية لرئاسة الوزراء رئيس محكمة التمييز عضو موسى الساكت علي مسمار عالف) شكري المهتدي الياس عوري موسى الساكت علي مسمار

قرار المخالفة

المسألة المطروحة للتفسير هي :

هل كفالة (الآفال) التي تؤخد على السفتجة بمقتضى احكام المادة (٩٨) من قانون التجارة البريسة العثماني تخضع لرسوم الطوابع على اعتبار ان هذه الكفالة تشكل امرآ نختلفاً ومستقلا عن السفتجة تنطبق عليها احكام المسادة (٧) من قانون رسوم طوابع الواردات رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٧ ام لا .؟

وللاجابة على السؤال الآنف الذكر نستعرض نص المادتين المشار اليهما :

المسادة (٩٨) من قانون التجارة البرية العيَّاني ونصها :

(انه وان كان اداءكل سفتجة يقع بطريق القبولوالحوالة غير انه اذا لم يثق المحال اليه (حين الحوالة) بالشخص الذي سيؤ دي له القيمة فانه يستطيع ان يطلب ويأخذ كفيلا احتياطياً من الخارج يعبر عنه ب (آفال) .

المادة ال (٧) من قانون رسوم طوابع الواردات رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٢ ونصها :

(اذا اشتمل مستند ما على عدة امور مختلفة مستقل بعضها عن بعض يستوفى رسم الطوابع عن كل امر من تلك الاموركما لو ادرج ذلك الامر في مستند مستقل) .

من نص هاتين المادتين يتضح ان الفيصل في الموضوع هو تقرير ما اذا كانت كفالة الآفسال موضوع البحشم تؤلف امراً مختلفاً ومستقلا عن السفتجه ام لا وبعبارة اوضح هل السفتجة يتم تكوينها وتعطي آثارها القانونية بمعزل عن كفالة الآفال وهل هذه الكفالة تنشيء النزاماً جديداً لا تلزمه السفتجة فاذا كانت السفتجة يتم تكوينها وتعطي آثارها القانونية بمعزل عن كفالة الآفال واذا كانت هذه الكفالة تنشيء النزاماً جديداً لا تنشئه السفتجه حينئذ لا يقى مجال المردد بان هذه الكفالة تؤلف امراً مختلفاً ومستقلا عن السفتجه وتخضع لرسوم الطوابع عملا بالمسادة (٧) السالفة الذكر من قانون رسوم طوابع الواردات.

ان المسادة (٧٠) من قانون التجارة البرية العثماني حددت شروط تنظيم السفتجه وتكوينها فقالت (ان ورقة السفتجه تسحب من محل الى آخر ويجب ان تكون مؤرخة وان يصرح فيها بمقدار المبلغ السذي يجب تأديت وباسم الشخص الذي سيؤدي النقود وبالموقت الذي ستؤدى فيه النقود وبالمكان المعين للاداء وبما اذا كان مقابل وفائها نقوداً أو بضاعة او كان داخلا في حساب ما او كان من جهة اخرى وان يلكر فيها ما اذا كانت منوطة بأمر شخص ما غير الساحب او كانت بتصرف الساحب نفسه .

وجاء في المادة ٩٣ من القانون نفسه (ان استصحاب السفتجه وتماكها ينتقـــل بطريق الدور والحوالـــة من إحد الى آخر) . من هذه النصوص يتضح جليا ان كفيل الآفال ليس شرطا من شروط تنظيم السفتجة ولا عنصرا من عناصر تكوينها وان السفتجة متى استوفت شروطها الانفة الذكر احدثت اثارها القانونية بمعزل عن كفيل الافال وقد اكلت المادة ٩٨ التي ادرجت نصها سابقا هذا المعنى حيث قالت (اذا لم يئق المحال اليه بالشخص الذي سيؤدي له القيمة فانه يستطيع ان يطلب ويأخذ كفيلا احتياطيا من الحارج يعبر عنه ب (آفال) اي ان كفيل الافال خارج عن اشخاص السفتجة وبما ان الكفالة همي عقد ينشأ عنه المزام شخص جديد بالدين وهو غير الشخص المسؤول عن اداء قيمية السفتجة لذلك فان هذا الالتزام الجديد هو امر مختلف ومستقل عن الالتزام الناشيء عن السفتجة نفسها وقد جاء في شرح قانون التجارة البرية العنماني للاستاذ عنمان سلطان طبعة ١٩٣٩ صفحة ٢٨٧ ما نصه حرفياً.

(والكفالة الخارجية او كفالة الآفال هذه هي عبارة عن ضم ذمة شخص لم يكن داخلا في السفتجة الى ذمة احد الداخلين فيها او الى ذمتهم جميعا وذلك بان يكفل شخص خارج الساحب او المسحوب عليسه او احد المتناقلين او جميعهم تامينا للحامل على اداء قيمة السفتجة اليه) .

تم جاءت المادة ٩٩ من قانون التجارة البرية العثماني فأكدت هذا المعنى حيث قاات (لا فرق في كفالة الافال هذه ان تحررت من قبل شخص من الخارج على نفس السفتجة او ربطت بسند آخر) .

يبين مما تقدم انكفالة الآفال موضوع البحث تخضع لرسوم الطوابع لانها النزام جديد منشأه عقد الكفالة وهو امر يختلف ويستقل عن الالنزام الناشيء عن السفتجة .

المستشار القانوني لوزارة المالية . **جمال الحسن**

قرار رقم (۱۳)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٣/٢/٠ رقم ض ٢٧٣٢/١ اجتمع السديوان الحاص بتفسير القوانين لأجسل تفسير نص الفقرة الحامسة من المسادة ١٢ من قسانون ضريبة الدخل رقم ١٧لسنة ٩٥٤ وبيسان ما يلي :

 ١ – هل تنزل من دخل المكلف مصاريف الدراسة الجامعية عن ولده الطالب في احدى الجامعات اذا كان هذا الولد نفسه مكلفا بضريبة دخل بمقتضى احكام هذا القانون .

٢ — اذا كان الطالب في احدى الجامعات مكلفا بضريبة دخل فهل تنزل مصاريف الدراسة الجامعية من دخله سواء
 اكان منزوجا ام عازبا وسواء اكان طالبا بالانتساب والمراسلة ام مواظبا في الجامعة .

وبعد الاطلاع على كتاب مدير ضريبة الدخل المؤرخ ٩٦٣/٢/٢ وتدقيق النصوص القانونيسة تبين لنا ان المادة ١٢ (٥) المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (عند التحقق من مقدار السدخل الخاضع للضريبة لفرد مقيم في المملكة خلال السنة السابقة لسنة التقدير يسمح بتنزيل ما دفع لمصاريف الدراسة الجامعية على ان لا تتجاوز مائتي دينار عن كل طالب او طالبة .)

والواضح من هذا النص ان الشرط الاساسي للسهاح بتنزيل مصاريف الدراسة الجامعيـــة من دخل المكلف ان ىكون المكلف قد دفعها فعلا لهذه الغاية .

ولهذا فان المكلفالذي دفع هذه المصاريف هو الذي يستفيد من التنزيل المبحوث عنه سواء اكان هذا المكلف هو الاب ام الولد ، وسواء اكان الطالب اعزبا ام متزوجا ، اذ لا يوجد في القانون ما يشترط لصحة التنزيل ان يكون الطالب اعزبا اما اذا اشترك الوالد والولد في تحمل هذه النفقات فتنزل من دخلهما على ان لا يتجهوا النزيل مائتي دينار عن الطالب الواحد .

وكذلك بما ان مصاريف الدراسة الجامعيــة التي يجوز تنزيلها من الدخل هي المصاريف الفعليـــة التي تحملها المكلف لهذا الغرض فانه يتوجب تنزيلها سواء اكان الطالب مواظبا في الجامعة او منتسبا وبدرس بالمراسلة . هذا ما نقرره في تفسير النص القانوني المطلوب تفسيره .

صدر ۱۹۳۳/٤/٤

عضو عضو عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الخاص مندوب وزارة المالية عن المستشار الحقوق عضو محكمة التمييز عضو محكمة التمييز وأبرة ضريبة الدخل لرئاسة الوزراء وأبرة ضريبة الدخل لرئاسة الوزراء علاء الدين النمري المهتدي الياس عوري موسى الساكت على مساد

Show in the

قرار رقم (۱٤)

صادر من الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٠/٧/١٨ رقم ق/٢/١٪ ١٣١١ اجتمع الديوان الحاص بتفسير القوانين لاجل تفسير نصوص قانون قناة الغور الشرقية رقم ١٣ لسنة ٩٦٠ وبيان ما اذا كان في هذا القانون ما يؤثر على احكام قانون وضع الاموال غير المنقولة تأمينا للدين رقم ٤٦ لسنة ٩٥٣ من حيث جواز وضع الاراضي الواقعة في منطقة قناة الغور الشرقية تامينا لدين اصحاب الوحدات الزراعية ومن حيث بيعهاتتفيذا لعقد التأمين ام لا؟

وبعد الاطلاع على كتاب المدير العام لبنك الانشاء الاردني المؤرخ ٩٦٠/٣/٤ وكتـــاب المستشار الحقوقي لسلطة القناة الموجه لمدير سلطة القناة وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

١ — ان المادة التاسعة من قانون قذاة الغور الشرقية المطلوب تفسير احكامه تنص على ما يلي (للسلطة وحدهــــاحق الاستيلاء مقابل التعويض على الاراضي او حصص الماء او كليهما الواقعة ضمن منطقـــة المشروع او خارجها اذا اقتضت الضرورة ذلك لأغراض المشروع او اية حقوق انتفاع اخرى تتعلق بالارض او المـــاء اما بطريق الاستيلاء المطلق او الايجار للمدة التي تراها السلطة مناسبة ولها حق تجديد الايجار لاية مدة او مدد اخرى تسد

٢ — ان الفقرة (ج) من المادة التاسعة المذكورة تنص على انه (على مدير الاراضي والمساحة حال استلامه اشعارا من السلطة ان يقوم باعداد خرائط كاد ستراثية لمنطقة المشروع مبينا عليها حدود الوحدات والاقنيسة الرئيبة وشبكات التوزيع وكافة المرافق العامة والحاصة حسيما عينت من السلطة وبالغاء كافة قيود التسجيل السابقة وان يصدر سندات تسجيل جديدة باسماء اصحاب الاراضي السابقين المخصصة لهم وحدات ضمن منطقة المشروع معفاة من الرسوم و اصدار سندات تسجيل معفاة من الرسوم والطوابع باسم سلطة قناة الغور الشرقية بوحدات الاراضي الباقية التي تم الاستيلاء عليها بالاستناد لاحكام هذا القانون) .

٣ – أن الفقرة (ط) من نفس المسادة تنص على أن السلطة حق شراء أية أرض من المتصرف الذي يرغب في بيع حقوق تصرفه في الوحده كليــــا . . . واذا لم تشتر السلطة الوحده الزراعية فللمتصرف بيع وحدته الزراعية بموافقة السلطة الى اي هزارع من منطقة المشروع ممن لا يملكون وحدات زراعية في تلك المنطقة . . . الخ.

٤ – ان الفقرة (ك) منهـــا تنص على ما يلي (كـــافة الديون والضرائب . . . المستحقة على اية ارض تقع ضمن منطقة المشروع قبل العمل بهذا القانون او بعده تنزل من القيمة الرأسمالية لاراضي المتصرف المدين وتدفع من السلطة الى الدائن على عشرة اقسساط سنوية بفائدة ٤٪ واذا زادت قيمة الدين عن القيمة الرأسمسالية فللدان

ومن هذه النصوص يتضح :

اولاً ـ ان التأمين الجاري على الاراضي الزراعية قبل الاستيلاء عليهـــا بمقلضي المادة التـــاسعه من القانون المذكور ا يعتبر صحيحًا ونافذًا طبقًا لقانون وضع الاموال غير المنقولة تامينًا للدين ، واذا استولت السلطة على الارض

الموضوعة تامينا للدين بهذه الصورة قبل ان يستوفي الدائن دينه من صــــاحب الارض فان حتى الدائن في التامين ينتقل حينئذ الى القيمة الرأسمالية للارض بحيث يترتب على السلطة ان تدفع له الدين من هذه القيمة على عشرة اقساط سنوية متساوية بفائدة ٤٪ طبق احكام الفقرة (ك) من المادة التاسعة المذكورة .

ثانيا _ اذا استولت السلطة على الارض قبل ان تضع تامينا للدين فلا يحق لصاحبها ان يضعها تأميناً للدين لأن السلطة

ثالثًا ـــ اما الوحدًات الزراعية التي تخصص لأصحاب الاراضي وفق احكام المادة العاشرة من نفس القــــانون ، فبما ان اصحابها لا يستطيعون بيعها الا .

أ ــ للسلطة وفي حالة استنكافها

ب - لأي مزارع في منطقة المشروع ممن لا يملكون وحدات زراعية في تلك المنطقة بشرط الحصول عـــلى موافقة السلطــــة .

وحيث ان الغاية من وضع الاراضي تأمينا للدين هو اعطاء الحق للدائن لاستيفاء دينه من ثمنها في حالة تخلف

وحيث ان قانون القناه لم يحرم على صاحب الوحدة التصرف بها بالبيع وآنما وضع قيودا فقط على هذا الحق . فان من حق صاحب الوحدة ان يضع وحدته تأمينا للدين على ان تكون هذه المعاملة خاضعة للقيود المشار اليهــا بحيث يكون حق الدائن منحصرا في استيفاء دينه من ثمن الذي تدفعه السلطة او المزارع حسب الحالة التي يتم فيها بيع الوحدة . وهذه القيود تعتبر سارية على معاملة التأمين سواء اشير اليها في سند التأمين ام لم يشر .

هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر ۱۹۲۳/٤/٤

رئيس الديوان الخاص المستشار الحقوق عضو محكمة النمييز مندوب رئاسة الوزراء عضو محكمة التمييز بتفسير القرانين عن سلطة القناة لرثاسة الوزراد رئيس محكمة التمييز شكري المهتدي نجيب الزعمط علي مسار

قانون الاتجار مع العدو لسنة ١٩٣٩

صادر عن معالي وزير الداخلية بمقتضى البند (ب) فقرة (١) من الماده التاسعة

انا صالح المجالي وزير الداخلية استنادا الى الصلاحيات المخولة الي في البند (ب) ومن الفقرة (١) من المسادة التاسعة من مرسوم الاتجار مع العدو (حارس املاك العدو) لسنة ١٩٣٩ وفقا للارادة الماكية السامية المنشورة في العدد منوطه بالحارس المذكور . وزير الداخليـــة

صالح المجالي